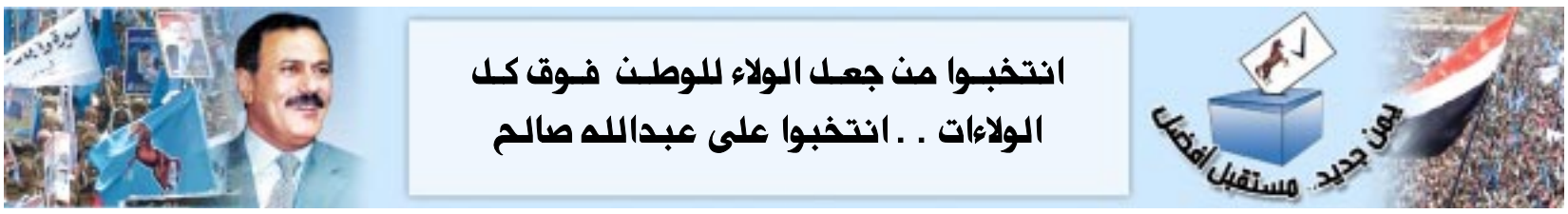

رئيس جامعة ذمار لـ«الميثاق»:

المرحلة القادمة بأمسّ الحاجة للأخ علي عبدالله صالح لخبراته المتراكمة

■ قال ان الرؤية الثاقبة للرئيس علي عبدالله صالح جعلته يوجه بانشاء الجامعات الحكومية الجديدة منتصف العقد الماضي لايجاد التنافس الخلاق والمثمر وايجاد مخرجات مقتدرة ومؤهلة وقادرة على العطاء.. مؤكداً ان جامعة ذمار تأتي ضمن مسيرة التنمية العملاقة التي شهدتها البلاد تحت قيادة صانع تاريخ اليمن الحديث ايماناً منه بأهمية الصروح العلمية والاكاديمية في الدفع بعجلة التنمية والنهوض بالبلاد من خلال الاجيال الشابة المتلاحقة..

ويرى الاستاذ الدكتور احمد محمد الحضراني- رئيس جامعة ذمار- ان ضمان المستقبل وترسيخ دعائم الوحدة والديمقراطية وتحديث البلاد وتطويرها يأتي من منطلق «الوفاء بالوفاء» لهذا القائد الاخ علي عبدالله صالح.. ومحاور اخرى مهمة تحدث عنها لـ«الميثاق» فإلى الحصيلة :

حاوره : يحيى علي نوري

■ ماذا عن الاهتمام الذي يوليه فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للتعليم الجامعي في محافظة ذمار؟

- الاهتمام الذي يوليه فخامة الاخ الرئيس للتعليم في محافظة ذمار ما انفك يتعاظم منذ توليه قيادة البلاد وقد توج هذا الاهتمام باصداره القرار الجمهوري رقم (١٥٨) لسنة ١٩٩٦م بانشاء جامعة ذمار وهذا القرار جاء ترجمة صادقة للرؤية الثاقبة لفخامة الاخ الرئيس في حاجة المحافظة والمناطق المجاورة لها لمثل هذا الصرح العلمي العظيم الذي احدث نقلة تنموية نوعية شاملة استفاد منها ما يقارب من ثلاثة ملايين نسمة من أبناء المحافظة والمناطق المجاورة من المحافظات المجاورة.

■ في نظركم ما آفاق التعليم الجامعي لديكم على ضوء التوجهات المستقبلية لمرشح المؤتمر الشعبي العام؟

- يتبنى فخامة الاخ رئيس الجمهورية ومرشح المؤتمر الشعبي العام لرئاسة الجمهورية رؤية مستقبلية تستند على أسس ومعايير علمية وتطبيقية سواء داخل الجامعات اليمنية او عبر ابتعاث الطلاب في التخصصات النادرة سواء للدراسات الأولية او العليا الى الدول المتقدمة في تلك التخصصات، وكذلك يشجع الاخ الرئيس على انخراط خريجي الثانوية العامة في المعاهد العلمية والفنية والمهنية التي يتبع جزء منها الجامعات اليمنية سعياً منه لايجاد كوادر مهنية فعالة في المجتمع وفي كافة المجالات، وكل هذه الرؤى جديرة بالاهتمام والعمل بها لما من شأنها تحسين وتطوير مخرجات التعليم بتخصصات تلبي حاجة المجتمع وتحد من البطالة وتقدم للمجتمع بقطاعيه العام والخاص كوادر مؤهلة ومنتجة في آن معاً..

■ هل بالامكان التحدث هنا عن فروع للجامعة في مدن المحافظة؟ وما تطلعاتكم المستقبلية على هذا الصعيد؟

- يوجد حالياً كليات للتربية والعلوم في كل من مدينة رداع التاريخية ومدينة البيضاء التابعتين لمحافظة البيضاء وقد انشئت هاتان الكليتان بالتزامن مع انشاء الجامعة بهدف احداث حراك تنموي في تلك المدن وحالياً نطمح لانشاء كليات تابعة للجامعة في بعض المديريات التابعة للمحافظة كمديلية معبر على سبيل المثال التي تعد كمركز لاكثر من ثلاث مديريات او المديريات المجاورة من المحافظات الاخرى ذوات الكثافة السكانية العالية تشجيعاً لركب المزيد من ابناء المناطق النائية قطار التعليم الجامعي وخاصة الفتيات اللواتي يظطررن للزواج المبكر بسبب العوائق الاجتماعية التي تحول بينهن وبين التعليم الجامعي ان لم يكن الثانوية احياناً.. وهذه تطلعات نسعى لتحقيقها في المستقبل القريب.

■ مخرجات الجامعة في المحافظة من الطلاب.. الى أي مدى استطاعت ان تشارك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

- اضافةً الى ان انشاء الجامعة قد اسهم وبشكل كبير في تحريك عجلة التنمية بشكل متسارع في عموم المحافظة واحدث تقدماً اقتصادياً ملحوظاً من خلال توفير فرص العمل لعدد كبير من ابناء المحافظة على مستوى القطاعين العام والخاص فإن خريجي الجامعة قد رفدوا القطاعات الحكومية المختلفة في المحافظة وغيرها من المحافظات بالكوادر المؤهلة القادرة على العمل باقتدار للاسراع بعجلة التنمية والتطوير في البلاد بالاضافة الى ان العديد من اوائل خريجي الجامعة قد تم تعيينهم وابتعاثهم للدراسات العليا داخل وخارج الوطن بهدف الاستفادة من الكوادر اليمنية المؤهلة في النهوض بالعملية التعليمية الاكاديمية في كافة اقسام وكليات الجامعة، وبدأنا حالياً نجني ثمار هذا التوجه.

■ ما مدى استفادة المحافظات المجاورة من خدمات الجامعة؟ وهل هناك خطة طموحة؟

- هدفت الجامعة ومنذ اليوم الاول لانشائها لردم الهوة الكبيرة التي كانت تحول بين التحاق طلاب محافظة ذمار والمحافظات المجاورة بالتعليم الجامعي بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمثل عوائق لايمكن ان تتجاوزها هذه الشريحة الواسعة من الطلاب وبالذات منهم الطالبات خاصة وان التعليم الجامعي الحكومي كان الى ماقبل صدور القرار الجمهوري بانشاء جامعة ذمار ومثيلاتها من الجامعات الناشئة مقتصراً على جامعتي صنعاء وعدن.. بالاضافة لذلك فإن وجود كليات تابعة لجامعة ذمار في بعض المحافظات الاخرى قد اسهم في ازدهار التنمية وجذب الاستثمارات الى هذه المناطق وتشجيع الاستثمارات المحلية.. ومن خططنا المستقبلية في هذا المجال الاهتمام بتركيز وتوجيه البحوث العلمية لاعضاء هيئة التدريس والخريجين من الطلاب بما يهدف للوصول لأسباب المشاكل المختلفة كالصحية والبيئية والوبائية والهندسية في مناطق المحافظة والمحافظات المجاورة التي تعرقل عملية التنمية وتشقل كاهل اقتصاد البلاد وبالتالي ايجاد الحلول المناسبة ورفعها للجهات المعنية لتنفيذها.. وامامنا حالياً قضايا ملحة في المحافظة وما يجاورها واهمها وضع دراسات جدوى للعديد من السدود في بعض المناطق المهمة وكذلك وضع دراسات معمقة للمعالجات البيئية والزراعية والبيطرية التي تحتاجها بعض المناطق في محافظة ذمار والمحافظات الأخرى المجاورة.

■ فعاليات وأنشطة سيتم للجامعة التعامل معها قريباً؟

- ما تهدف له رئاسة الجامعة في المرحلة القادمة وباهتمام كبير هو العمل وعلى المدى القصير على استكمال بناء وتجهيز ماتبقى من كليات داخل الحرم الجامعي.. بالاضافة لبحث مصادر تمويل لهذه المشاريع كالمنظمات والهيئات العربية والاسلامية، كما ان الجامعة تسعى باهتمام الى تزويد واغناء كافة الكليات بالاجهزة والوسائل التعليمية والمكتبية الحديثة سعياً للتطوير والارتقاء بالعملية التعليمية وتجسيد التوجه الحكومي للتعليم التطبيقي المحفز لخلق جيل مبتكر ومبدع، والاستمرار في تطوير اصدارات الجامعة من كتب ومجلات علمية واصداراتها الادبية والثقافية وفي هذا السياق نسعى لانشاء مطبعة مركزية للجامعة باحدث المواصفات العالمية لتشجيع تأليف الكتب الجامعية واصداراتها المختلفة ونهتم كثيراً في اولوياتنا بالاستمرار في ملامسة كل ما من شأنه النهوض والارتقاء بالمحافظة وكافة المناطق المحيطة على غرار ما قمنا به من حملات طبية وبيطرية وزراعية في الفترات الماضية استهدفت العديد من المناطق بكوادر من اساتذة وطلاب كليات الجامعة المختلفة وقد اسهم على سبيل المثال فريق من الجامعة في اكتشاف العديد من المواقع الاثرية المهمة في المحافظة.

■ اخيراً ما الذي تحبون ان توجهوه الى فخامة الاخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام باسم مختلف فعاليات جامعة ذمار؟

- ما يمكن ان يوجه لفخامة الاخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام لايمكن اختزاله في بضعة أسطر او كلمات فمن صنع تاريخ اليمن الحديث ولملم شتات الارض والقلوب لتوحيد اليمن في زمن التشتت والعتمة العربي جعل الحروف والكلمات أبعد ماتكون من القدرة ايفائه حقه إلاّ انه في الوقت ذاته ترك لمسيرة التنمية العملاقة التي شهدتها البلاد تحت قيادته ولعقود العطاء والتقدم في كافة مفاصل الحياة ولأبواب الديمقراطية الواسعة التي نطل على العالم من خلالها اليوم وعبرها ايضاً دلف هو الى قلب كل يمني بعد ان جعلها انموذجاً متفرداً في المنطقة، ترك لكل ذلك الحديث عن انجازات الرئيس الانسان والقائد المعطاء.. واليوم ونحن على ابواب الانتخابات الرئاسية والمجالس المحلية فإننا نجدد العهد بمبادلته (الوفاء بالوفاء) ايماناً منا ومن كافة أبناء الوطن باقتدار وحنكة وعطاء وخبرات متراكمة تتمثل في شخصية القائد الرمز علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ورئيس مؤتمرنا الشعبي العام الرائد الذي يتحمل بمسئولية واقتدار بناء وتحديث وتطوير البلاد وتحقيق آمال وطموحات ابناء الشعب اليمني من اقصاه الى اقصاه في ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية واستتباب الامن والأمان وضمان الحياة الكريمة وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وديمومة النهوض والتنمية في كافة مناحي الحياة.

عدد من مرشحي المجالس المحلية:

أولوياتنا : توفير الخدمات وتحسين نوعيتها

كما هو معروف ان المحور الأول في البرنامج الانتخابي لمرشحي المؤتمر هو «إدارة حديثة تخدم المواطن وتعزز دولة المؤسسات» وفي جزئه الثاني «تعزيز اللامركزية وتفعيل دور السلطة المحلية» على تطوير قانون السلطة المحلية بما يكفل انتخاب محافظي المحافظات ومديري المديريات وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية مع تعديل القوانين النافذة ذات العلاقة التي تتعارض مع تحقيق مبدأ اللامركزية المالية والإدارية، واستكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وتعزيز مواردها بما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين. وقد كان لنا العديد من اللقاءات مع ابرز المرشحين لانتخابات المجالس المحلية للمؤتمر الشعبي العام ..

لقاءات: احمد الخلافي

■ حافظ معياد

■ امين جمعان

■ حمود النقيب

■ محمد الشميري

لابد من اسهام الدولة والقطاع الخاص في بناء قدرات السلطة المحلية ودعمها بالموارد المطلوبة

متغيرات ايجابية

● الاخ حافظ فاخر معياد رئيس اللجنة الفنية بالمؤتمر في تقييمه لأداء السلطة المحلية والانجازات التي حققتها في مختلف المجالات خلال الفترة الماضية يقول:

- اعتقد ان التنفيذ الأوسع والفعلي للامركزية تجلّى بعد صدور قانون السلطة المحلية رقم (٤) لعام ٢٠٠٠م ولائحتيه التنفيذية والمالية، وبعد إجراء أول انتخابات عامة للمجالس المحلية في المديريات والمحافظات في مارس ٢٠٠١م.

وبعد عام ٢٠٠٢م العام الأول الذي بدأت فيه السلطة المحلية مهمتها في إعداد خطط التنمية المحلية الممولة من الموارد المالية المخصصة لها، وقد خصصت تلك الموارد بكاملها لتمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة لخطط التنمية المحلية بالوحدات الإدارية، فيما واصلت السلطة المركزية تحمل نفقات المشروعات قيد التنفيذ للوحدات الإدارية التي بدأ تنفيذها قبل العام ٢٠٠٢م.

وقد بذلت السلطة المحلية بأجهزتها التنفيذية ومجالسها المحلية المنتخبة في مختلف الوحدات الإدارية جهوداً قيمة خلال السنوات الأربع المنصرمة، نتج عنها العديد من المتغيرات الإيجابية التي عززت ورسخت أسس اللامركزية، مترجمة في ذلك أهمية توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

تعزيز التنمية المحلية

● الاخ امين محمد احمد جمعان مرشح المؤتمر لمجلس الامانة رئيس الدائرة «١١» يذهب الى ان تعزيز مستوى التنمية المحلية واللامركزية في الخطة الخمسية الثالثة ساهم في بلوغ أهداف وغايات التنمية الوطنية «تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والتخفيف من الفقر وبلوغ أهداف التنمية الألفية»، وتقليص فوارق النمو بين مختلف الوحدات الإدارية، وتوفير البنية التحتية للاستثمار الخاص والمجتمع على حد سواء، وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي وتحسين نوعيتها.

كما تتمحور تلك الأهداف في الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات والفرص المتاحة وتهيئة المناخ الملائم لتشجيع وجذب القطاع الخاص «محلي وأجنبي» للاستثمار فيها، وإشراك المجتمعات المحلية بفاعلية في التنمية المحلية، وتنمية القدرات البشرية في مجال التخطيط للتنمية وتحصيل وتعبئة الموارد المحلية، وتوفير قاعدة ونظم للبيانات والمعلومات للسلطة المحلية والربط الشبكي، بالإضافة إلى استكمال البنى الأساسية «المرفقية والخدمية» في الوحدات الإدارية، وإعداد الاستراتيجية الوطنية لدعم الدور التنموي لنظام اللامركزية، وتعديل القوانين واللوائح المتعارضة مع قانون السلطة المحلية.

العامل التشريعي

● اما الاخ محمد عزالدين الشميري والمرشح عن المؤتمر للمجالس المحلية بالدائرة العاشرة فيشير إلى أن العامل التشريعي القانوني بالنسبة لقانون السلطة المحلية قد منح المجالس المحلية قدراً لايستهان به من المهام والاختصاصات والصلاحيات كبداية في هذه التجربة الجريئة ويمكن ان تتطور وتتسع دائرة هذا العامل مستقبلاً.. والأهم من ذلك كله في اعتقادي هو العنصر البشري في هذه العملية سواءً كقياديين أو كاعضاء.. ولهذا فإنه يظل من الأهمية بمكان على الأخوة المواطنين والناخبين النظر إلى من سيختارونهم من زاوية الكفاءة والمقدرة والمؤهلات العلمية والعملية وليس الوجاهة، ثم الثقة والالتفاف حول قيادة السلطة المحلية والعمل على إنجاحها في مهامها ونجاح التجربة بصورة عامة، وعلى القيادات المحلية التحلي بالصبر والتروي وبُعد النظر والتصرف بثقة وبمسؤولية وحكمة، ومشاركة مواطنيهم الرأي والمشورة والتركيز على الأولويات وتنمية الموارد وتحمل المسؤولية وبذلك يمكن القول حينها إن المجالس والسلطات المحلية ستلعب دوراً إيجابياً بناءً.. إن لم يكن بالقدر المطلوب وعلى مستوى الطموح فبالقدر المقبول نسبياً.. مع ضرورة عدم اغفال الإشارة هنا إلى أن قانون السلطة المحلية في مضمونه وجوهره يعتبر من أهم القوانين التي تعبر عن تطور النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي في بلادنا، وتأكيد قوي على اصرار اليمن وقيادته على المضي قدماً نحو بناء الدولة اليمنية الحديثة القائمة على التعددية والممارسة الديمقراطية واتساع دائرة الحريات والمشاركة الشعبية في ممارسة الحكم وتسيير عجلة التنمية صوب تحقيق الغايات العليا للشعب اليمني العظيم.

كما ان القانون قد جاء تعبيراً عن مصداقية القيادة السياسية والمؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) في تعميق النهج الديمقراطي وتنفيذ الوعود التي قطعها على نفسه في هذا النهج، وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على حكمة القيادة السياسية الوطنية الفتية بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

دعم الدولة للمحليات

● ويذهب الاخ حمود النقيب المرشح عن الدائرة «١٨» مديرية شعوب الى انه بالرغم من النتائج الإيجابية التي أفرزتها تجربة السنوات الاربع في تطبيق اللامركزية المالية والإدارية للسلطة المحلية إلا أن إسهام المحليات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يرق إلى المستوى المطلوب، واقتصر نشاطها في هذا المجال على مشروعات الخدمات الأساسية والبنية التحتية..ولكي تضطلع السلطة المحلية بدورها التنموي وفقاً لما نص عليه قانون السلطة المحلية، فلا بد- حسب مشروع الخطة الخمسية الثالثة- ان تسهم أجهزة الدولة المركزية في بناء قدرات السلطات المحلية ودعمها بالموارد المالية المطلوبة، ويتوجب على السلطات المحلية دراسة الإمكانات والفرص المتوافرة والواعدة فيها، والترويج لها لاستثمارها من قبل القطاع الخاص بعد تهيئة وتوفير المناخ الجاذب وحل مايمكن أن يعترض المستثمرين من معوقات.

كذلك يتوجب على السلطات المحلية تنمية مواردها المالية وتعبئتها لتحقيق أهداف وغايات التنمية المحلية، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمانحين وجميع الفعاليات المحلية في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة، والتقييم لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وضمان كفاءتها وديمومتها.